المستقبل
AL-MUSTAQBAL
الجمعة 05-06-2009 العدد 3324
15

طرحت خطة الحزمة العريضة ودفتر شروطها للتشاور

«هيئة الاتصالات» تصدر ٣ مشاريع أنظمة أساسية

أعلنت «الهيئة المنظمة للاتصالات»، أمس، أن مجلس إدارتها أقرّ المسودّة النهائية لثلاثة مشاريع أنظمة رئيسية، هي: «نظام التراخيص الممنوحة لمقدّمي الخدمات»، و«نظام رسوم تراخيص الترددات والتراخيص الفئوية»، و«نظام ترخيص وإدارة حيّز الترددات اللاسلكية»، على أن تصبح هذه الأنظمة نافذةً بعد استشارة مجلس شورى الدولة وفور نشرها في الجريدة الرسمية.

كما أعلنت الهيئة المنظمة، في بيان لها، أنها طرحت للاستشارات العامّة دفتر الشروط الفنية لتراخيص الحزمة العريضة والنقل الوطنية، إلى جانب خطة الترخيص للحزمة العريضة.

وتعقيباً على هذه التطورات، قال عضو مجلس الإدارة ورئيس «وحدة السوق والمنافسة»، المفوّض باتريك عيد، إن «من صميم مسؤوليات الهيئة أن تمنح التراخيص لمقدّمي الخدمات والتراخيص الخاصة بالترددات، وهذا عمل أساسي لتنظيم قطاع الاتصالات، لأن القدرة على تنظيم القطاع تكتمل بإصدار تراخيص تحدّد الحقوق والواجبات، وبفتح القطاع أمام المنافسة، وهذا عمل تطبيقي لأحكام قانون الاتصالات».

ويحدّد نظام التراخيص أنواع التراخيص التي سوف تصدرها الهيئة، وهي تشمل التراخيص الفردية، والتراخيص الفئوية مع تردّدات، والتراخيص الفئوية من دون تردّدات، وهو يتضمّن جدولاً يحدّد أنواع الخدمات ونوع التراخيص التي تستوجبها، إضافة إلى الشروط، ذلك أن للتراخيص الفردية دفتر شروط باعتبارها تُمنح بمزايدة علنية، وعددها محدود، في حين تُمنح التراخيص الفئوية مع تردّدات أو بدونها من دون مزاد، وهي غير محصورة بعدد معيّن ضمن الحيز المتوفر.

ولفت عيد إلى أن هذا النظام يضع شروطاً لانتقال الملكية، وعلنية المعلومات، وتجديد التراخيص، إضافةً إلى الرسوم المحددة بثلاثة أنواع، هي: رسم تقديم طلب االترخيص لدى الهيئة، ورسم إصدار الترخيص، ورسم سنوي إداري لتجديد الرخصة والأمور التي تعود إلى تنظيم الهيئة عملها.

وتطرّق عيد بإيجاز إلى نظام رسوم تراخيص الترددات والتراخيص الفئوية، الذي شرح أنه لا يُعنى بالتراخيص الفردية، في حين أن نظام ترخيص وإدارة حيّز الترددات اللاسلكية متخصص أكثر بمنح الترددات اللاسلكية التي تحتاج إليها شركات الاتصالات لكل نوع من أنواع الخدمات ، وكيفية إجراء عملية الترخيص وكافة الشروط لكل نوع من أنواع التراخيص، إضافةً إلى جدول يوضح ماهية الخدمات الواقعة تحت نطاق هذا النظام.

من جهة أخرى، تناول عيد ما طرحته «الهيئة المنظمة للاتصالات» أخيراً للاستشارات العامة، فقال إنها «أطلقت دفتر الشروط الفنية لتراخيص الحزمة العريضة والنقل الوطنية، تماشياً مع مضمون البيان الوزاري للحكومة الحالية، وتلازماً مع خطة الترخيص للحزمة العريضة، التي تُعتبر غاية في الأهمية، حيث تعمل الهيئة منذ سنة تقريباً على تحرير خدمات الحزمة العريضة، وقد وضعنا تصوراً بهذا الخصوص عبر مزايدة علنية عالمية وفقاً لقانون الاتصالات، علماً أن الترخيص يخوّل الفائز إنشاء شبكة لنقل المعلومات تتمتّع بكفاءة عالية اعتماداً على الألياف البصرية وتشمل تغطيتها كافة المناطق والمدن الرئيسية».

وفي هذا الإطار، قال عيد «وضعنا دفتراً بالشروط الفنية لناحية شروط التغطية الجغرافية الدنيا على عدة سنوات كما وبشأن الشبكة الأساسية وشبكة ربط المناطق، وضعنا مواصفات فنية للتغطية ووسائل اتصال لها بنقاط محددة (Interface)، وهذا ما سوف يوفّر خدمات الحزمة العريضة في كل المناطق اللبنانية بطريقة تنافسية، بما يتيح هذا الخيار لجميع المستخدمين، ويسهم في التنمية المناطقية، علماً أن الهيئة سوف تمنح شركة «ليبان تيليكوم» رخصةً لتكون بدورها رافعةً لتقديم خدمات رقمية عالية سريعة لخدمات الوصول (خدمات الحزمة العريضة الوطنية)».

وقال إنه في ظل وجود «الحزمة العريضة»، يستطيع الناس تحسين معيشتهم وتخفيض تكاليفها لان شبكة الانترنت حلّت مكان وسائل التواصل التقليدية التي يعتمد عليها المواطنون حين ما توفّرت لهم من اجل إتمام معاملاتهم لجهة تميزها بدينامية وأبعاد متعددة، ودمجها وسائل الإعلام المتنوعة في وسيلة واحدة.

كما تسمح «الحزمة العريضة» لمستخدميها بإرسال ما يتعدّى الرسائل النصّية القصيرة، إذ أنها تتيح تبادلاً سريعاً لكميات كبيرة من المعلومات وردود الفعل والنصوص الملصقة والصور والرسوم البيانية والصوت والرسائل الآنية. ومع خدمات هذه الحزمة، يصبح التواصل متاحاً طوال اليوم وكل يوم، جاعلاً الإنترنت مندمجة اندماجاً قوياً في الحياة اليومية. و قابلية الإتصال قائمة فور الإلهام، ولا حاجة لإيجاد الوقت والمدخل الشبكي وانتظار ولوج الإنترنت عن طريق خط الهاتف.

إضافةً إلى دفتر الشروط، قال عيد إن «الهيئة وضعت خطة الترخيص للحزمة العريضة، وهي مسودّة أساسية لكيفية توجه الهيئة وخطتها لتراخيص الحزمة العريضة. وهي تنطوي على شرح مسهب للخيارات الاساسية مع كل الأسئلة المطروحة للاستشارات «، مؤكداً أن «للهيئة رؤيا واضحة بهذا الشأن بُنيت على الاستشارات العامة حول خطة تحرير القطاع وغيرها، فضلاً عن المعلومات المهمّة التي إستقتها من الاستشاريّين. وقد تُرجمت هذه الجهود بخطة الحزمة العريضة، وسوف تؤخذ نتائج الإستشارات العامّة بعين الاعتبار».

وتشكل خطة ترخيص الحزمة العريضة استراتيجيةً شاملة لتطوير شبكات الحزمة العريضة، وتهدف إلى إحلال التوازن بين مصالح المشغّلين الحاليين والمحتملين واستثمارات المشتركين الحاليين في القطاع الخاص، وبين الحاجة الملحّة لإجراء تحسيناتٍ على مستوى البنى التحتية وتقديم الخدمات، وكل ذلك ضمن إطارٍ يحدده قانون الاتصالات والاقتصاد.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"